الإفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي في تأسيس السوق المشتركة بين الدول الإسلامية عنوان الدراسة بالتركية

دعاء حسن الرزوق

الملخص

تهدف الدراسة إلى وضع مقترح لنموذج نظري قابل للتطبيق العملي لقيام سوق إسلامية مشتركة، ومن لوازمها التوحيد النقدي والتكامل السياسي، والمُستمد من نموذج السوق الأوروبية المشتركة الأنجح في العمل الإقليمي، مقارنة بنموذج السوق المشتركة المقترح بين الدول الإسلامية بنموذج تجربة الاتحاد الأوروبي في إنشاء السوق المشتركة القائم حقيقة.

خلصت الدراسة إلى أن السوق المشتركة أساس للتكامل الاقتصادي، وأن العلاقة بين التكامل النقدي والسياسي وإنشاء سوق مشتركة هي علاقة ترابطية لكن المصلحة العليا تحدد من يأتي كخطوة أسبق، وأن لغياب الإرادة السياسية، وللتبعية الدولية أثرًا سلبيًا في إنشاء سوق مشتركة بين الدول الإسلامية، وأنه يمكن استفادة الدول الإسلامية من تجربة الاتحاد الأوروبي في إنشاء السوق المشتركة بالأخذ والتعديل منها حسب المصلحة العليا. وتوصي الدراسة بالتسريع في إنشاء السوق المشتركة لأنه يمثل حلًا عمليًا جزئيًا في طريق التكامل السياسي، بحيث يسهل قيام التكامل الاقتصادي، والتعمق في دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي للوقوف على القضايا القابلة للتطبيق في التكاملين النقدي والسياسي.

الكلمات المفتاحية: السوق الإسلامية المشتركة، التكامل الاقتصادي الإسلامي، التكامل النقدي، التكامل السياسي، السياسة الشرعية، تجربة الاتحاد الأوروبي.

BENEFITING FROM THE EUROPEAN UNION EXPERIENCE IN ESTABLISHING THE COMMON MARKET AMONG ISLAMIC COUNTRIES

Abstract

The study aims to develop a proposal for a practical theoretical model for establishing a common Islamic market, includes monetary and political integration, based on European model, the most successful regional action, comparing the proposed model with the European one. The study concluded, the common market is the basis for economic integration, the relationship between monetary and political integration and common market is interdependent but the higher interest determines who comes first. The absence of political will and the international dependence have a negative impact on the common market. Islamic countries can take advantage of the experience of the European Union model but by modifying according to the higher interest. It recommends accelerating the establishment of the Market as it represents a practical solution towards the political integration, and facilitates the economic integration; deeply study the European Union's experience to find out the viable Issues in monetary and political integration.

Keywords: Islamic Common Market, Islamic Economic Integration, Monetary Integration, Political Integration. Managing with the higher interest, the experience of the European Union.

İSLAM ÜLKELERI ARASINDA ORTAK PAZAR OLUŞTURULMASINDA AVRUPA BIRLIĞI DENEYIMINDEN YARARLANMA

Öz

Çalışma, ortak bir İslam pazarın kurulması için Pratik bir teorik model için bir öneri geliştirmeyi hedeflemekte, ürünleri parasal konsolidasyon ve politik bütünleşmeyi içermektedir, İslam ülkeleri arasında önerilen ortak pazar modeline kıyasla en başarılı Avrupa Ortak Pazar modeline dayanmaktadır. aslında. Çalışma, ortak pazarın ekonomik bütünleşmeyi temeli olduğu ve parasal ve siyasal bütünleşme ile ortak pazarın kurulması arasındaki ilişkinin birbirine bağımlı olduğu, ancak yüksek faiz oranının kimin ilk adım olarak geleceğini belirlediği sonucuna varılmıştır. Avrupa Birliği'Nin ortak pazarın kurulmasındaki deneyimlerinden İslam ülkelerine, yüksek ilgi alanlarına göre bunları alarak ve değiştirerek. Çalışma, ortak pazarın kurulmasının hızlandırılmasını önermektedir, çünkü politik entegrasyon yolunda kısmen pratik bir çözüm teşkil etmektedir, böylece ekonomik entegrasyon, Avrupa Birliği'Nin parasal ve politik entegrasyondaki uygulanabilir sorunları belirleme konusundaki deneyiminin incelenmesini kolaylaştıracaktır.

Anahtar Kelimeler: İslam Ortak Pazarı, İslami Ekonomik Bütünleşmeyi, Parasal Bütünleşmeyi, Siyasi Bütünleşmeyi, Yüksek ilgiye göre yargı.

المقدمة

اتجهت الدول –وما زالت-منذ بداية القرن العشرين إلى إنشاء تكتلات اقتصادية لتذليل الصعوبات الاقتصادية نحو مزيد من التنمية والازدهار والرفاهية، وأصبحت الاندماجات بمثابة حصون لاقتصاداتها، بحيث لو بقيت منفردة أصبحت عرضة للانهيار أو للتبعية.

إن السوق الإسلامية المشتركة ليست بعيدة المنال في الوقت الحاضر، ولذا جاءت هذه الدراسة مهتمة بكشف سبل ذلك. وأهم ذلك التكامل الاقتصادي الذي يُعدُّ أول مرتكزات السوق المشتركة ومن ثم التكامل النقدي لضمانه استقرار سعر الصرف. ولقد تم الاستئناس في الدراسة بتجربة الاتحاد الأوروبي للاستفادة منها في تجربة السوق الإسلامية المشتركة.

مشكلة الدراسة:

من خلال تتبع الباحثة لاقتصادات الدول الإسلامية والتي تفتقر إلى غياب التكامل الاقتصادي الأمر الذي انعكس على الأداء الحكومي في كل دولة من هذه الدول على حدة، والذي يمكن رؤية آثاره من خلال تخبط في إدارة الموارد الاقتصادية ومن ثم هدرها، مما انعكس بدوره على الفرد في هذه الدول وعلى الحكومات أيضًا، مما سبب تفاقمًا في مشكلتي الفقر والبطالة لانعدام المشاريع الجادة وتعثر الاستثمارات الوطنية في كل واحدة من دول العالم الإسلامي على حدة.

ورغبة من الباحثة في تحسين الأداء الاقتصادي في الدول الإسلامية، تأتي هذه الدراسة لتخاطب مُتخذي وصناع القرار لتثير الانتباه بأن الوقت قد حان لإدارة الموارد الاقتصادية عن طريق إنشاء سوق مشتركة لها السبق بين الدول الإسلامية التي من شأنها أن ترفع من سوية الاقتصاد الوطني في كل دولة على حدة وفي كل الدول الإسلامية ككل لأنها تزيل العقبات مما يزيد في الانتعاش الاقتصادي، ويكون خطوة أولى صحيحة نحو تحقيق متطلبات الرفاهية، وإزالة التبعية الاقتصادية.

وانطلاقًا من ذلك تضع الباحثة هذا النموذج المقترح راجية من الله أن يتم تبنّيه من قبل جهة تنفيذية لدعمه وجعله قابلًا للتطبيق على مستوى دول العالم الإسلامي.

وترى الباحثة وجود ضعف في إدارة الموارد الاقتصادية، وذلك من خلال تتبع الأحوال الاقتصادية في الدول الإسلامية، ومن خلال تلمس الواقع من جهة ومتابعة الدوريات والصحف والكتب وغيرها. كما ترى أن الدول الإسلامية تمتاز باحتضان موارد هائلة يعطي كل دولة ميزة نسبية على حدة ويعطي مجموع الدول ميزة نسبية إذا ما تطورت الإدارة على شكل سوق مشتركة، ولا سيما حين نأخذ بعين الاعتبار تشاركية الموارد؛ فجزء من المورد في دولة وجزء أو أجزاء من ذات المورد موطنه في الدول الأخرى المجاورة، وفي سبيل إدارة الموارد المشتركة بشكل أكفأ اقتصاديًا لا بدَّ من إنشاء سوق مشتركة تقلل تكاليف الإدارة بين هذه الدول على أقل تقدير، ولا سبيل غير ذلك.

وقد رأيت في تجربة الاتحاد الأوروبي في إدارة الموارد –خاصة المشتركة-وسيلة يمكن أن يستفاد من إيجابياتها بين الدول الإسلامية. ومن هنا أقترح على الحكومات تخصيص ميزانيات وكفاءات بشرية لدراسة كيفية تنفيذ مقترح مشروع السوق المشتركة بين الدول المسلمة تأسيًا بتجربة الاتحاد الأوروبي. وقد جاءت هذه الدراسة لتجيب عن الأسئلة التالية:

- **السؤال الأول:** هل يمكن إقامة سوق إسلامية مشتركة بين الدول الإسلامية؟

- **السؤال الثاني:** هل يمكن الاستفادة من تجربة السوق الأوروبية المشتركة من أجل إقامة سوق إسلامية مشتركة؟

- **السؤال الثالث:** ما هو دور التوحيد النقدي والتكامل السياسي بين دول العالم الإسلامي في حال أقيمت السوق المشتركة؟

فرضيات الدراسة:

1- يمكن إقامة سوق إسلامية مشتركة بين الدول الإسلامية.
2- يمكن الاستفادة من تجربة السوق الأوروبية المشتركة لإقامة سوق إسلامية مشتركة.
3- يمثل التوحيد النقدي والتكامل النقدي شرطين معززين للتكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي وتتويجًا له لكنهما تابعان لقيام السوق.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إبراز مدى قدرة الدول الإسلامية على الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي الذي انتظمت معظم الدول لديه في سوق مشتركة تتبنى عملة موحدة-ومدى قدرتها على تنفيذ مقتضيات التجربة.

وتتجلى أهميتها أيضًا في أنها تقدم للحكومات مقترحًا حيًّا قابلًا للتطبيق، ومن شأنه أن يقضي على أكثر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم الإسلامي، والتي ستبرز بشكلٍ أكثر وضوحًا في الدول الإسلامية عند إعادة إعمار الدول التي طالتها يد الحروب، إضافة إلى الدول التي لم تطلها يد الحروب، لكن ضعف اقتصادها كثيرًا بتحمل أعباء الحروب بحكم موقعها الجغرافي المجاور لتلك الدول.

وتنطلق هذه الدراسة من مبدأ أصيل في الإسلام قوامه الحرص على الوحدة في كل أمر حميد؛ فالتكامل الاقتصادي والتكامل النقدي الذي يقوم تأسيس السوق المشتركة على أساسه ما هو إلا تطبيق حيّ على هذا المبدأ، ولقد عالجت الدراسة النواحي التالية:

1. بيان الحاجة لتقديم إطار نظري لمقترح سوق مشتركة بين الدول الإسلامية مبني على تجربة فعلية حقيقية قائمة ذات نجاح نسبي.
2. بيان العراقيل بين الدول الإسلامية التي تحد من حرية التبادل الاقتصادي مثالها تعدد العملات، وتم معالجته بمقترح توحيد العملة على غرار عملة "اليورو" بين دول الاتحاد الأوروبي.

أهداف الدراسة:

اقتراح نموذج نظري قابل للتطبيق العملي لقيام سوق إسلامية مشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي ومن لوازمها كل من التوحيد النقدي-على غرار السوق الأوروبية المشتركة ذات النقد الموحد-والتكامل السياسي.

مقارنة نموذج السوق المشتركة المقترح بين الدول الإسلامية بنموذج تجربة الاتحاد الأوروبي في إنشاء السوق المشتركة القائم على أرض الواقع.

محددات الدراسة:

محددات الدراسة هي محددات موضوعية ومحددات زمنية ومحددات جغرافية:

أما المحددات الموضوعية فستقتصر على ما يأتي:

-التعرف على تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة قائمة وناجحة نجاحًا لا بأس به في إنشاء سوق مشتركة تكاملية-ولن يتم عرض تجارب أخرى-ومن ثم ستتم مقارنة مقترح هذه الدراسة بتجربة السوق الأوروبية المشتركة.

- بيان مدى إمكانية تطبيق تجربة الاتحاد الأوروبي على الدول الإسلامية من حيث تطبيق السوق المشتركة فحسب، بعد بيان مدى إمكانية التوصل إلى التكامل بين الدول الإسلامية.

أما المحددات الزمنية فتقتصر على ما يأتي:

- عرض تجربة التحاد الأوروبي في السوق المشتركة ضمن تجارب العصر الحديث فقط.

- عرض تجارب التكامل بين الدول الإسلامية في العصر الحديث المتمثلة حصريًّا بتجربة توحيد النقد الإسلامي، ولم تتطرق إلى عرض تجارب التكامل في العصور الإسلامية السابقة.

أما المحددات الجغرافية فتقتصر على ما يأتي:

-تحديد جغرافية الدول المنضمة إلى السوق الأوروبية المشتركة.

-تحديد جغرافية الدول الإسلامية التي تطبيق مقترح الدراسة عليها.

الدراسات السابقة:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة استعراض الإطار النظري الذي اتبع في هذه الدراسة والذي يشمل أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو ما كانت أقرب إليه، وأهم المفاهيم ذات الصلة، ومن ثم تحديد الفراغ الذي تسده هذه الدراسة.

- "التكامل الاقتصادي العربي"، أحما حمة فيروز وآخرون، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013م.

مناقشة الدراسة: تبحث الدراسة في مدى أهمية التكامل العربي باعتباره ضرورة سياسية واقتصادية، وبحثت في مراحله ومعوقاته، وتتخذ من تجربة مجلس التعاون الخليجي أنموذجًا، حيث بحثت في إنجازات التجربة ومعوقاتها، وجعلت الرسالة ضمن إطار نظري إطار دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي باعتباره تجربة ناجحة، أما في هذه الدراسة فهي تنطلق من الأهمية الأكبر في كون التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ضرورة اقتصادية وسياسية ودينية، وتجعل من السوق الأوروبية المشتركة نموذجًا للدراسة على اعتبارها من "أنجح تجارب العمل الإقليمي المشترك"[1].

- "الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة"، مخلد عبيد مبيضين، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012م، عمان، الأردن.

مناقشة الدراسة: تعد هذه الدراسة شاملة لبيان أوجه تطور التجربة الأوروبية في مجال التكامل الإقليمي، وباعتبارها تجربة ناجحة على الصعيد الإقليمي المشترك التي بدأت بالتعاون الاقتصادي وانتهت بالاتحاد الأوربي نتيجة لتواصل الجهود على مدار خمسة قرون من الزمن، وبينت الدراسة أسباب نجاح هذه التجربة.

أما هذه الدراسة فهي تسعى إلى البحث في أسباب نجاح التجربة الأوروبية لاستخلاص عوامل النجاح لنرى إمكانية تطبيق هذه العوامل بين الدول الإسلامية، لاسيما أن الدول الإسلامية لا تتسم جميعها بالإقليمية، إضافة إلى بيان عيوب هذه التجربة في سبيل تفاديها.

- "السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول"، أيمن صالح فاضل، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 24، العدد 1، الصفحات 33-56، 2011م، 1432ه.

مناقشة الدراسة: بينت الدراسة أسباب عدم قيام سوق مشتركة بين دول العالم الإسلامي استنادًا لنظرية التكامل الاقتصادي المتمثلة في إنشاء كل من منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي وسوق مشتركة واتحاد اقتصادي، حيث تشير هذه الدراسة إلى أن إقامة السوق المشتركة إحدى أدوات التكامل الاقتصادي، وتشير الدراسة أيضًا إلى أن السوق المشتركة هي وسيلة من وسائل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، إضافة إلى ذكر المنافع المترتبة، والعقبات المتوقعة، وتبحث في الطريقة المثلى لتحقيق إقامة هذه السوق باعتبارها عملًا جماعيًّا، وتبحث في مدى قوة وثبات نظرية التكامل الاقتصادي في مواجهة إمكانيات الدول النامية.

أما هذه الدراسة فهي تضع نموذجا نظريا قابلا للتطبيق العملي لإقامة السوق المشتركة على افتراض تجاوز المعوقات التي يمكن أن تؤطر في كثير منها ضمن الإطار السياسي والاستراتيجي لدول العالم الإسلامي، مع عدم إعفاء المعوقات الأخرى من أن تكون ذات تأثير كبير أيضًا، ومثال ذلك المعوقات ذات الطابع السوسيولوجي الذي يجعل من المجتمعات والقوانين وعدم اتسامها بالرغبة في التطور والتطويع ذا أثر كبير في كبح جماح النماذج الاقتصادية الفعالة.

وتسعى هذه الدراسة أيضًا إلى تعظيم الجانب الديني من أجل تفعيل السوق المشتركة عن طريق إبراز نظرة الدين الإسلامي إلى التآلف والوحدة.

- "Economic cooperation and integration among Islamic countries: International Framework and Economic Problems",
Volker Nienhaus, Jeddah, Islamic Research And Training Institute Islamic development bank, 1987.

مناقشة الدراسة: لقد جاءت الدراسة لتعنى بجميع أوجه التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ومن ضمنها إجراء التكامل بواسطة السوق المشتركة، أما في هذه الدراسة فقد تم إفراد "السوق المشتركة" بالبحث والتركيز عليها كأداة من أدوات التكامل.

- "صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الإسلامي اختيارات وبدائل"، عبد العليم خضر، عالم المعرفة، جدة، 1983م.

مناقشة الدراسة: يرى الباحث ضرورة التكامل للعالم الإسلامي، وبين الأسباب الداعية لهذا التكامل فهو يرى أن عدم التكامل يؤدي إلى إيقاع دول العالم الإسلامي بشبح التجويع الناتج عن عدم استغلال الموارد مما يؤدي بالضرورة لاستغلال قضاياه الكبرى من قبل الآخرين. أما هذه الدراسة فتسعى لبيان أثر إقامة السوق المشتركة من الحد من التلاعب بموارد دول العالم الإسلامي.

(1) مبيضين، مخلد عبيد، "الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة"، ص 112، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012م، عمان، الأردن.

- "توحيد العملة زمن عبد الملك بن مروان وأبعاده الاقتصادية"، رسالة ماجستير، محمد الشبول، جامعة اليرموك، عام 1987م.

مناقشة الدراسة: تبحث بشأن توحيد العملة في وقت مخصوص، استعنت في هذه الدراسة لبيان أثر توحيد العملة على التكامل الاقتصادي ومدى ضرورته لذلك.

- "نحو تكامل نقدي إسلامي"، رسالة ماجستير، كمال حطاب، جامعة أم القرى، عام 1406هـ.

مناقشة الدراسة: تشير هذه الدراسة إلى إمكانية قيام تكامل نقدي بين الدول الإسلامية بإيجاد منظمة نقدية إسلامية لتحقيق هذا الغرض. أما هذه الدراسة فتسعى لبيان مدى أهمية التكامل النقدي على التكامل الاقتصادي الذي يعتمد إقامة السوق المشتركة بين الدول خاصة تلك التي تطبق أسس الاقتصاد الإسلامي.

مصطلحات الدراسة:

أهم مصطلحات الدراسة هي "السوق الإسلامية المشتركة"، "التكامل الاقتصادي الإسلامي"، "التكامل النقدي"، "العملة الإسلامية الموحدة"، وسيأتي البحث مستعرضا لهذه المفاهيم ومناقشا إياها من خلال تسلسل مباحث المتن بمشيئة الله تعالى.

منهج الدراسة:

استخدمت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، حيث تتبعت تاريخ التكامل النقدي في العصر الحديث واستخدمت المنهج التحليلي لوصف تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل النقدي، ووصفت متطلبات ودوافع قيامه، ثم أسقطت فكرة قيام التكامل النقدي على الدول الإسلامية ومتطلبات ودوافع قيامها بين الدول الإسلامية، وبحثت في العقبات التي تواجه تأسيس السوق المشتركة بين الدول الإسلامية.

وقد تكونت هذه الدراسة من المحاور الرئيسية التالية:

المقدمة

1. السوق الأوروبية المشتركة ودورها في قيام الاتحاد الأوروبي.
2. السوق الإسلامية المشتركة ضرورة اقتصادية.
3. السوق الإسلامية المشتركة ضرورة شرعية.
4. تقييم تجربة السوق الأوروبية المشتركة.

الخاتمة

المبحث الأول
السوق الأوروبية المشتركة ودورها في قيام الاتحاد الأوروبي

سيتم في هذا المبحث تقديم معالجة تعريفية موجزة عن السوق الأوروبية المشتركة، ودورها في قيام الاتحاد الأوروبي.

"على الرغم من أهمية المنظمات الإقليمية الذي يمنحها نوعًا من التأمين أمام حدة المنافسة الدولية، وعلى الرغم من سعي المجموعات الإقليمية نحو التكتل، ومع كون ميثاق الأمم المتحدة ليس فيه ما يحول دون قيام تنظيمات إقليمية ذات نشاط متلائم مع مبادئ الأمم المتحدة، ومع أن إنشاء المنظمة الإقليمية لا يشترط في ماهيتها أن تكون ذات معيار جغرافي؛ إذ لا ضير من اتخاذ معايير المذهبية أو الحضارية أو كل ما يربط بين الدول المنضمة لها من روابط التاريخ والمصالح والأهداف المشتركة لتنمية العلاقات المتبادلة"[2] إلا أن الدول الإسلامية لا تتجه نحو هذه النزعة الدولية، وليس هناك من تفكير جاد أو جهد مشترك واقعي في هذا المجال.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية "فقد كان في بداياته مشروعًا فكريًّا إصلاحيًّا فلسفيًّا قانونيًّا، وتبلور وتطور تدريجيًّا-وما يزال-على مدى خمسة عقود حتى أخذ حيز التنفيذ عام 1993م بعد معاهدة ماستريخت، وله نشاطات عديدة على اعتبار أنه سوق موحدة ذات عملة واحدة هي اليورو، وهو نموذج رائد للاندماج والتكامل"[3].

أما بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة "فقد تأسست وفقا لمعاهدة روما عام 1957م، ونصت على إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص وإيجاد تعرفة جمركية موحدة ووضع سياسة تجارية موحدة نحو ما يحول دون

---

(2) مبيضين، "الاتحاد الأوربي" ص 16-17.
(3) مبيضين، "الاتحاد الأوربي" ص 25-26،

انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال، وتطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء والتقريب بين التشريعات الإقليمية في الدول الأعضاء"[4].

أما آلية عمل السوق المشتركة[5] منذ بداياتها فإنَّ لها المقوّمات الآتية:

1. اتباع مبدأ المرحلية والتدرج: فكل ما هو معقد وصعب التوحيد يتم دمجه خلال مراحل زمنية مبرمجة ومخططة بغض النظر عن المدة الزمنية اللازمة.
2. الحركة من أسفل إلى أعلى وليس العكس: بمعنى بدء العملية التكاملية بمجموعة من الأنشطة والمؤسسات ذات الطبيعة الفنية ثم التوسع التدريجي أفقيًّا ورأسيًّا إلى أن تتحقق الوحدة السياسية أو الاندماج الكامل، وذلك عندما تم الابتداء بإحدى القطاعات التجارية، وهو قطاع الفحم والصلب، وذلك قبل أن تمتد عبر عملية توسع هائلة لتشمل قطاعات تجارية أخرى، ومن ثم تنتقل من نطاق التكامل القطاعي إلى تكامل السياسات الزراعية والمالية والنقدية على التوالي مرورا بالسعي نحو تكامل السياسات الخارجية والأمن.
3. نقل السلطات والصلاحيات: بإيجاد سلطة مؤسسية أعلى من سلطة الدول فتتنازل الدول الأعضاء عن جزء من سلطانها بشكل تدريجي لصالح هذه المؤسسات المشتركة.
4. التنسيق والتعاون على جميع المستويات القانونية والسياسية النقدية: الذي يستهدف إزالة التعارض بين السياسات القائمة الذي يضفي القدر الكبير من المرونة التي تسمح بحرية الحركة والنقل التدريجي للأنشطة.

إن التكتل الاقتصادي كان أساسا للاتحاد، وجعل منه عملاقا اقتصاديا حتى العصر الحديث "ففي مقارنة بين اقتصاد الاتحاد الأوروبي مع أكبر اقتصادات العالم عام 2009م تبعا للناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 16.447 بليون دولار أمريكي مقارنة مع حجم ناتج الولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ 14.256 بليون دولار أمريكي"[6].

المطلب الأول: مدى أهمية التكامل النقدي لإنشاء سوق مشتركة

بناء على تجربة الاتحاد الأوروبي فإن توحيد النقد لا يعتبر أساسًا في إقامة السوق المشتركة، وليس من شرط لإنشائها، فالنظام النقدي العالمي -ومنذ الحرب العالمية الثانية-ومع وجود الحاجة الماسة له، ومع أنه قد اتسم بانعدام الاستقرار عند إيقاف العمل بتحويل الدولار إلى ذهب، وتعويم عملات بعض الدول[7] إلا أن ذلك لم يمنع من التكامل الاقتصادي منذ خمسينات القرن العشرين بين دول أوروبا المبني أصلًا على تكامل تجاري، والذي جاء التكامل النقدي فيه متأخرا في القرن العشرين[8].

وقد انطلق النظام النقدي الأوروبي (E.M.S) عام 1979م بهدف إحداث استقرار نقدي في أوروبا بأكملها[9]، وقد عُوّل على هذا النظام كثيرًا لتشكيل إطار عملي لاتحاد نقدي بين الدول الأعضاء، وكانت أهم أهداف الاتحاد النقدي الأوروبي: القضاء على تقلبات العملات؛ وتحسين التجارة البينية؛ وتشجيع التقارب في معدلات التضخم؛ وإنشاء سوق تشجع النمو والاستقرار[10].

([4]) نعمان، فكري أحمد، النظرية الاقتصادية في الإسلام مع خطة عمل تطبيقية لنظام اقتصادي متكامل، دبي، دار القلم، الطبعة الأولى، 1985، ص 475-476.

([5]) مبيضين، "الاتحاد الأوربي" ص 40-44.

([6]) مبيضين، "الاتحاد الأوروبي" 244، 256.

([7]) الجراد، خلف معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 37-38.

([8]) محيسن، فؤاد دور البنوك الإسلامية في سوق عربية إسلامية مشتركة، بحث موجود في كتاب الوقائع، مقدم إلى مؤتمر "دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، 25-27/ صفر، 2002، الشارقة، جامعة الشارقة، مركز البحوث والدراسات، 2003، ص 161.

([9]) Neves, Andrea M.P, A Comparison Of Implied Standard Deviations And Historical Estimates Of Volatility During And After The Participation Of The British Pound In The ERM USA, Virginia Falls Church, (Thesis Submitted To The Faculty Of The Virginia Polytechnic Institute And State University, 1998, Pp3-4.

([10]) قحايرية، آمال الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، الجزائر، جامعة الجزائر، 2006، ص 466.

ومع وجود كل متطلبات قيام الاتحاد النقدي الأوروبي إلا أن العملة الموحدة لم تر النور إلا في العقد التاسع من القرن العشرين وهذا متأخر جدًّا عن إقامة السوق الذي جاء في الخمسينيات، ويدل بنفس الوقت على أن الأساس هو إقامة السوق لا توحيد النقد.

"ولقد تطلب الأمر لتحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملة واحدة، وتطلب ذلك إيجاد بنك مركزي واحد لتوحيد السلطة النقدية. وكانت قواعد الوحدة النقدية الأوروبية: التحويل الشامل للعملات؛ تكامل البنوك والأوراق المالية؛ إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء. وساهمت العملة الأوروبية الموحدة في إكمال السوق الداخلي، وضبط عجز الموازنة والمديونية العامة، وسمحت بخلق محيط اقتصادي مستقر، وتفادي مخاطر تقلبات أسعار الصرف مما حقق استقرارا في العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية" [11].

المطلب الثاني: مدى أهمية التكامل السياسي لإنشاء سوق مشتركة

صحيح "إن الاتحاد الأوروبي كيان قانوني وسياسي قائم بذاته له بنية مؤسسية مستقلة عن الدول الأعضاء حتى مع تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها" [12] إلا أن إلا أن الدول الأعضاء لم تصل لمستوى التكامل السياسي بعد.

ويلاحظ أن إقامة السوق المشتركة كان أساسا للاتحاد الأوروبي فسبق قيامه بعدة عقود، وقد كان لهذه السوق الفضل في وصول الاتحاد الأوروبي إلى صورته الحالية القادر بها على رسم وتنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة[13]؛ فالاندماج الاقتصادي في هذه التجربة قد ساهم مساهمة فعالة في السعي نحو الاندماج السياسي الكامل.

المبحث الثاني
السوق الإسلامية المشتركة ضرورة اقتصادية

في هذا المبحث سأقوم بمناقشة حيثيات التخلف والتبعية في دول العالم الإسلامي، وسأوضح كيف يكون أن المخرج بالتكامل الاقتصادي وأن أول خطواته بالسوق المشتركة. إن دول العالم الإسلامي أجمع بعيدة كل البعد عن التكتل الاقتصادي مع أنها الأكثر حاجة إليه.

المطلب الأول: الأسباب الداعية إلى ضرورة التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

"يتصف اقتصاد الدول الإسلامية على وجه الخصوص بأنه اقتصاد ذو سلعة واحدة كسلعة النفط أو القطن؛ وبوجود ندرة في رأس المال الاجتماعي؛ وبعدم استخراج رؤوس الأموال المتاحة؛ وبتأخر في المستوى التكنولوجي؛ وبعدم وجود مشروعات الحجم الكبير؛ وبوجود غياب لاستراتيجية واضحة المعالم في التخطيط الاقتصادي، وعدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية داخليًّا وخارجيًّا؛ وبصعوبة انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة، وبعدم وجود سياسات خاصة بالمعاملات المصرفية والمالية والتأمينية وخدمات النقل والمواصلات مما يؤدي إلى صغر حجم السوق الداخلي وبالتالي ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار. وقد ترتب على هذا تدهور صادرات هذه الدول أمام السلع الصناعية التي تصدرها أوروبا وأمريكا"[14].

هذا الأمر جعل من دول العالم الإسلامي بحاجة ماسة للتكتل الاقتصادي الشامل بسبب ضآلة إنتاجه عالميًّا، ولاشتداد تبعية اقتصاداته لمراكز القوى الاقتصادية الأجنبية"[15]، وجعل الدول الإسلامية تعاني من انخفاض الإنتاجية وغياب التكنولوجيا الحديثة تصنيعًا وحتى استيرادًا؛ ما سبّب شدة تبعية للدول المتقدمة ليس في الإنتاج فحسب بل على جميع الصعد الأخرى، مثل النواحي العلمية والفنية والثقافية، ونتج عن ذلك ضعف في مواجهة

([11]) سعدوني، محمد، الوحدة النقدية الأوروبية وإشكاليات اليورو، الجزائر، جامعة بشار، موجود البحث على موقع مكتبة الكتب والبحوث، http://www.jalaan.com/book/show.php(13.05.2009).

([12]) مبيضين، "الاتحاد الأوربي" ص 46-47.

([13]) مبيضين، "الاتحاد الأوربي" ص 35-36، 38-39.

([14]) زكي، حسن عباس، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مكة، 21-26، شباط، 1976، ص 538-540.

([15]) نعمان، النظرية الاقتصادية ص 455.

التقلبات الاقتصادية التي تشهدها الدول المتقدمة، مما أثر سلبًا في تدهور معدلات التبادلات التجارية وتفاقم مشكلة الديون الخارجية على نحو يهدد مستقبلها السياسي واستقرارها الاجتماعي"[16].

وهناك أسباب [17] تدفع الدول الإسلامية للتكامل الاقتصادي للخروج من الأوضاع الاقتصادية المتردية، وأهمها ما يلي:

1. الاستفادة من اتساع حجم السوق بهدم الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع.
2. رفاهية الدول الأعضاء برفع مستوى المعيشة، وزيادة معدل النمو، وتقوية مركزها أمام التكتلات الأخرى.
3. الرغبة في دمج المشروعات الإنتاجية المتماثلة، لتخفيف حدة احتكار السوق وتقليل المنافسة بين المشروعات المتشابهة إذ يلغى السبب الداعي لإقامة مشروعات متشابهة.
4. تحريك عجلة التصنيع، وتوفير المناخ الأنسب للصناعات ذات الكفاءة الإنتاجية العالية.
5. منح الدول المتكاملة قوة في التفاوض وقدرة أكبر على المساومة وفرض الشروط.
6. إجراء بين تبادل الموارد الطبيعة والبشرية بين الدول الأعضاء، فمصر والسودان والعراق ذات كثافة سكانية، ودول أخرى تعاني من قلة الكثافة السكانية مثل موريتانيا وليبيا وعُمان، وهناك اختلاف في الموارد المالية؛ فلدينا دول ذات دخول وفوائض مالية مرتفعة ومتراكمة كدول الخليج، ودول تعاني من ندرة رؤوس الأموال وذات مديونات، ويبلغ متوسط الفرد بين هذه الدول ما بين 600-25000 دولار.
7. تخليص للنقد الإسلامي من تبعية النقد ومن التبعية للدولار خاصة[18]"؛ فمنذ أن تم ربط النظام النقدي للبلدان الإسلامية بالنظام الرأسمالي بطريقة غير مباشرة بمنطقة الدولار أو بمنطقة الإسترليني أو الفرنك، تشكلت التبعية النقدية التي أعاقت إعادة التكتل الإسلامي. وعلى الرغم من وجود محاولات لتوحيد النقد على المستوى العربي كمشروع سورية عام 1946م بإيجاد دينار عربي يحسب سعر تعادله على أساس قيمة الجنيه الإسترليني، ومشروع مصر بتقويم العملات بعيار واحد من الذهب، ومشروع العراق عام 1948م بالدينار العربي يعادل وزنه ثلاثة جرامات وزيادة من الذهب، ومشروع توحيد العملة الخليجية عام 2008م إلا أنه على المستوى الإسلامي، ولم تتم أية محاولة لتوحيد النقد في الدول الإسلامية"[19].

إن البداية الحقيقية للسوق الإسلامية المشتركة تكمن في تشجيع الاستثمارات الإسلامية المشتركة بين الدول الإسلامية بهدف إيجاد الفرص الملائمة وخلق الآليات والأدوات التي تلبي احتياجات المستثمرين، وزيادة مساهمات المصارف لتمويل المشروعات الإنتاجية، وتمويل الاستثمارات الصناعية، واستخدام أساليب تمويلية متوافقة مع أحكام الشرع الإسلامي، وتمويل التجارة والبيع والشراء مباشرة وعدم الاقتصار على دور الوساطة، والتحول من الاستثمارات القصيرة الأجل إلى استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، وتمويل رأس المال العامل في القطاع الصناعي عن طريق المساهمة التشغيلية للمشروع مقابل حصة أو نسبة من الربح، وتشجيع قطاع الخدمات بين الدول الإسلامية الذي يكفل تدوير الأموال الإسلامية داخل الوطن الإسلامي، واتباع أسلوب البرامج المتوازية لتنشيط القطاعات الاقتصادية من خلال خطة زمنية محددة"[20].

إن الاعتماد على الموارد الذاتية لدول العالم الإسلامي بصفة رئيسية تؤدي بدورها إلى تشجيع التبادل التجاري بين الدول الإسلامية[21]عن طريق إزالة الحواجز الجمركية بينها؛ لأن بقاءها منهي عنه وفي إزالتها التزام بأمر النبي ﷺ بعدم فرض المكوس على المعاملات التجارية بين الدول الإسلامية، وبإقامتها استغناء عن القروض

([16]) فيروز، أحما حمة، "التكامل الاقتصادي العربي"، ص14-15، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013م.

([17]) فيروز، "التكامل الاقتصادي العربي"، ص 13-16.

([18]) ابن عمر، عمر صالح، دور المصارف الإسلامية في إقامة سوق إسلامية مشتركة، بحث منشور في كتاب الوقائع، مقدم إلى مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، المنعقد في الفترة ما بين 25-27، صفر، 2002، الشارقة، منشورات مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، 2003، ص 184.

([19]) نعمان، النظرية الاقتصادية ص 504-507.

([20]) ابن عمر، دور المصارف الإسلامية ص 188.

([21]) Nienhaus, Volker, Economic Cooperation and Integration among Islamic Countries: International Framework and Economic Problems, Jeddah, Islamic Research and Training Institute Islamic development bank, 1987, P57.

الأجنبية[22] المصدر الرئيسي للتمويل في البلاد الإسلامية، وستتقلص المديونية الحالية بتعاون وتعاضد رؤوس الأموال الإسلامية في التعهد بتسديد قروضها الخارجية بعضها لبعض مقابل خدمات تقدِّمها الدول التي سدِّد عنها. فالإمارات العربية المتحدة مثلا قد تأخذ على عاتقها التبرع بتسديد القروض الأجنبية للأردن مقابل تعهد الأردن برفد الأردن بخريجي كلية الهندسة النووية لأغراض البحث العلمي المشترك في جامعة العلوم والتكنولوجيا، ويمكن حساب الوفورات الحاصلة لكلا البلدين جراء هذا الأمر، ومثله كثير بين دول العالم الإسلامي مما يحقق المصالح المشتركة.

وفي حال قيام دول العالم الإسلامي الغنية بالسداد عن الدول الفقيرة فيه دونما مقايضة الخدمات، فهذا يعود بالنفع أيضًا على الدول الغنية لأن عملية السداد توظيف لرؤوس أموال الدول الغنية في الدول الفقيرة، وفي هذا حماية من مخاطر استثمارها خارجيا كصناديق سيادة تجر مزيدًا من خسارة رؤوس أموال الصناديق كما حصل في انهيار النظام المالي العالمي في الربع الأخير من عام 2008م.

المطلب الثاني: آلية مقترحة لتنفيذ التكامل الاقتصادي الإسلامي

إن إعادة توحيد اقتصادات الدول الإسلامية لن تتم إلا ضمن دراسة شاملة مستوعبة لجميع موارد الدول الإسلامية وإعادة تنسيقها من جديد، حتى تعمل على توزيع وتنسيق السكان كمًّا ونوعًا على الموارد الاقتصادية على مستوى دول العالم الإسلامي، وهذا لا يكون إلا بمسح واقعي للقوى البشرية لدى الدول الإسلامية ومعرفة متطلبات التدريب والتأهيل لأن مصادر تكوين المهارات يجب أن تتكامل فيما بينها [23].

ومن الاقتراحات التي يمكن تقديمها في آلية تنفيذ التكامل الاقتصادي على مستوى الدول الإسلامية اللجوء إلى المراحل التالية:

- "التنسيق بين الخطط الاقتصادية والإنتاجية بحيث يكتفى في البدايات التنسيق على المستوى القطاعي، وأقترح أن يكون في قطاع الأراضي الزراعية والغابات بين الدول الأعضاء، وأن يتبعه التنسيق على مستويات تجارية وسياسية وتأمينية، ومن ثم الدخول في اتفاقيات تسهيل انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والسلع، وتأسيس التعاون المالي والمصرفي" [24] وتأسيس آلية سعر صرف [25] وتوجيه سيولة الفوائض النقدية للدول الإسلامية الغنية إلى الدول الأخرى ذات الفوائض الأقل لإقامة المشروعات الاستثمارية المباشرة مما يزيد الدُّخولَ الحقيقية بزيادة الطلب الفعال ودوران عجلة التنمية الاقتصادية في دول العالم الإسلامي [26]

- عدم الاكتفاء بفكرة المشاريع الاقتصادية العملاقة المشتركة بين الدول؛ فهذه المشاريع من شأنها أن تكون غير محصنة من الخلافات السياسية. مع أن وجودها يفترض ألا يؤثر بين الدول المشتركة فيها، ويفترض العمل على الفصل بين نتائج المحور السياسي عن المحور الاقتصادي بحيث لا يتأثر المشروع وجودًا وعدمًا أو استمرارًا بحال نشوب خلافات سياسية، إلا أن الحال يختلف بين الدول الإسلامية التي تسارع في قطع العلاقات. وعليه فإن المشاريع العملاقة المشتركة بين الدول الإسلامية لا يمكن أن تشكل أساسًا قويًّا بين الدول الإسلامية في حال بقيت الخلافات السياسة محكمة، إضافة إلى أن المشاريع العملاقة مع كل ما لها من إيجابيات تمثل مرتبة أدنى من السوق المشتركة القائمة على فكرة التكامل الاقتصادي.

- الشروع بالتكامل السياسي التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية [27]، وهذا محض ضرورة بين الدول الإسلامية، ويساعد في ذلك اللغة الواحدة والدين حتى يكون لهذه السوق الاقتصادية ثقل ضاغط لدول العالم الإسلامي لأنه يكون ذو حماية قوية.

ومع أن فكرة التكامل السياسي قد تبدو مستحيلة للوهلة الأولى-لما هو معروف من حال الدول الإسلامية من الانقسام والتبعية-إلا أن تجزئة التكامل السياسي على غرار تجزئة التكامل الاقتصادي في تجربة الاتحاد الأوروبي تبدو مزيلة هذه الإشكالية، وأقترح في هذا الشأن أن يبدأ بتكامل قطاعيّ ضمن المجال السياسي كأن

([22]) البقمي، ناصح بن ناصح، ملخص رسالة ماجستير بعنوان "أثر فوائد القروض على تراكم الديون الخارجية دراسة تطبيقية على دول إسلامية مختارة، مجلة دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد الأول، المجلد الأول، 1419 ه، ص 121.

([23]) نعمان، النظرية الاقتصادية، ص 450، 454.

([24]) زكي، التعاون الاقتصادي ص 545-547.

([25]) Neves, A Comparison Of Implied Standard Deviations, P2.

([26]) محيسن، دور البنوك الإسلامية، ص 165-166.

([27]) Laffan, Brigid, Integration and Co-Operation in Europe, Rutledge, Uaces Contemporary European Studies, 1992, P5.

يجري، مثلًا، تكامل على صعيد التنسيق الاستخباراتي بين الدول ثم يتوسع داخل هذا المجال ثم يمتد إلى مجالات أمنية أخرى.

المبحث الثالث
السوق الإسلامية المشتركة ضرورة شرعية

يناقش في هذا المبحث تأصيل الدعوة إلى الوحدة الإسلامية من حيث الحكم الشرعي ومن حيث السياسة الشرعية، وسأوضح فيه أن السوق المشتركة هي خطوة على الطريق كمدخل متواضع يسبق التكامل الاقتصادي والنقدي وحتى السياسي ويسبق الوحدة الاقتصادية.

المطلب الأول: الأسباب الداعية لاعتبار إقامة السوق المشتركة ضرورة شرعية

تعد السوق المشتركة بين الدول الإسلامية ضرورة شرعية ملحة منذ أمد بعيد؛ فهي ليست بمثابة مواكبة لما يفرزه العصر من تطورات، وإنما مطلب شرعي متجذر في مبادئ العقيدة الإسلامية ومنحدر من فكرة توحد الأمة؛ لأن المقصد العام من التشريع حفظ نظام الأمة واستدامة صلاح الإنسان عقله وعمله وما بين يديه من موجودات العالم الذي يعيش فيه [28].

وبما أن ثروة الأمة تستحوذ على كل الاعتبار في مقاصد الشريعة الإسلامية فلا يتحقق الصلاح إلا بدوران المال بأيدي أكثر الناس [29]، هذا وإن الإسلام يحرم فكرة تسييب المال-وليس هنا أي مال-بل هو ثروات مهملة، وجاء التحريم لأن فيه إتلافًا للمال المتقوم [30]، وفي حال إبقاء للثروات متروكة دونما استغلال اقتصادي فهذا تضييع لمال المسلمين أجمعين، وقد يظن بعض الناس أن الأمر بحاجة لإقامة الخلافة الإسلامية لتحقق قيام السوق الإسلامية المشتركة ولاستغلال الثروات وهذا ليس بالأمر الصحيح [31].

في مقارنة أجراها أيمن صالح فاضل بين حجم التجارة البينية والإجمالية للدول الإسلامية خلال ثماني سنوات من عام 1990م-1998م "وجد أن متوسط النسبة المئوية البينية للصادرات تساوي 10.3%، وأن هذه النسبة لم تزد الشيء الكثير حيث بلغت 13.6% خلال عام 2006م" [32] مما يدلل على بقاء نسبة كبيرة من الموارد بدون استغلال، وهنا مكمن الخطورة.

علاوة على ذلك أود الإشارة إلى وجود حرمة شرعية في بقاء تعامل دول العالم الإسلامي مع بعضها على النحو الحالي الذي يوسّع الهوة بينها، إضافة إلى تعين إقامة السوق المشتركة كوسيلة لخروج دول العالم الإسلامي من التبعية الاقتصادية بإقامة نظام اقتصادي مستقل، تكون أولوياته القضاء على فقر ومديونية العالم الإسلامي والعمل على تحقيق التنمية اعتماداً على الموارد الذاتية بصفة أساسية توازن بين شقيه اللذين يعاني منهما وهما: الندرة النسبية في السكان التي ترتب وجود موارد معطلة وانخفاض في الإنتاج وانخفاض في الدخل؛ والوفرة النسبية في السكان مع وجود ندرة نسبية في نوعية الأفراد المستلزم لإحراز التقدم [33].

المطلب الثاني: دوافع قيام السوق المشتركة بين الدول الإسلامية

هناك دوافع اقتصادية لقيام السوق المشتركة بين الدول الإسلامية، ودوافع شرعية لقيامها، وسأبدأ الحديث عن الدوافع الاقتصادية، وأثنيه بالدوافع السياسية.

أما الدوافع الاقتصادية فأهمها:

([28]) يسري، عبد الرحمن، تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، طبعة تمهيدية. ص 10-11، وابن عمر، دور المصارف الإسلامية في إقامة سوق إسلامية مشتركة، ص 177-181.

([29]) ابن عمر، دور المصارف الإسلامية ص 176.

([30]) ابن عابدين، محمد أمين، "حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع تقريرات الرافعي" ج543/2، دار الكتب العلمي، طبعة عام 1971م، بيروت، لبنان.

([31]) Nienhaus, Economic Cooperation Pp 56-57.

([32]) فاضل، أيمن صالح، "السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول"، 52-53، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي/ مجلد 24، العدد 1، 2011م، 1432ه.

([33]) نعمان، النظرية الاقتصادية، ص 449.

- الدافع الأول: التخلص من ندرة الموارد حيث يدفع بنا إقامة السوق المشتركة للتخلص من ندرة الموارد بوساطةٍ ما، سيتم من خلالها التبادل بين الدول الأعضاء؛ فعلى سبيل المثال تمتلك دول الخليج العربي رأس المال والبترول ولكن ينقصها العمالة المدرَّبة [34]، وفي حال إقامة السوق المشتركة يتم تبادل رؤوس الأموال والعمالة.

- الدافع الثاني: التخلص من مبدأ التخصصية في التجارة الدولية الذي يقوم على تبادل السلع والخدمات ذات الميزة النسبية؛ فإقامة السوق المشتركة يضمن حماية الصناعات المحلية بغير حاجة لتدخلات حكومية، كالتعرفة الجمركية ونظام الحصص النسبية الهادفة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية[35] حيث لن يكون هناك داع للتعرفة الجمركية ولا لنظام الحصص، وستصبح المنافسة الأجنبية قوية مع منتجات السوق المشتركة التي تماثُلها في جودة المنتج وكفاءة التبادل.

- الدافع الثالث: التخلص من مشكلة التجارة الحرة؛ صحيح أن إقامة السوق المشتركة لا يلغي التعامل مع منظمة التجارة العالمية، لكن يشير الواقع إلى أنه قد تم اللجوء للمنظمة لزيادة معوقات التجارة الدولية ورغبة في تشكيل قوى سياسية ضاغطة عن طريق قوة اقتصادها.

- الدافع الرابع: التخلص من الاقتصار على التخصص في تصدير الخامات التي تقتصر مشاركة الدول الإسلامية عليها على المستوى العالمي-كعملية من عمليات التنمية الفردية ذات المقاييس القطرية- التي أدركت الدول غير المسلمة فشلها فلجأت إلى الاندماج، مع أن دول العالم الإسلامي أحوج ما تكون إلى إدراك هذه الحقيقة خاصة بعد ثبوت عدم استجابة هذا النوع من التنمية لمتطلبات التنمية الفعلية، ولم يخفض العجز، ولم يحل مشاكلها الاقتصادية بسبب حدة التقوقع القطري الذي أضعف المبادلات بين دول العالم الإسلامي والدول الأخرى تحت ضغوطات سياسية أعاقت أي تحالف اقتصادي إسلامي يحمي ثروات الدول الإسلامية من التضخم النقدي [36].

أما الدوافع السياسية فتبرز الإشارة هنا إلى قيام التكامل الاقتصادي يقتضي وجود قوة سياسية مهيمنة قوية تحمي الكيان الاقتصادي الناشئ، ولذا فقد نوَّهت سابقًا إلى أن الدول الإسلامية تختلف عن الاتحاد الأوروبي في أمر إذا ما تمت المقارنة بينهما؛ فالاتحاد الأوروبي قد نشأ في بداياته بالسوق المشتركة لأنه لم يكن لأحد مصلحة في إيقاف السوق المشتركة لا من داخل أوروبا ولا خارجها، أما في حالة السوق المشتركة إذا ما أقيمت بين الدول الإسلامية فستكون هشة من الداخل قبل الخارج لكثرة الخلافات السياسية الداخلية ولاستمرارية تعرض الدول المسلمة لتبعية الدول الأخرى.

إن من السياسة الشرعية التي تسعى نحو تلمس حاجات الدول الإسلامية ككيان واحد أن يكون البدء في التكامل السياسي قبل الاقتصادي إن أتيحت له الفرصة، أو على أن يكون متزامنًا معه بنفس الفترة على أقل التقديرات، حتى نجنِّب دول العالم الإسلامي المحاولات الفاشلة من التكتل الاقتصادي الذي يكون رهين الخلافات السياسية أو الاملاءات الخارجية، ولا شك أن الإصلاح السياسي أولى-إذا تسنى الأمر-لأنه سيجعل الاقتصاد أكثر كفاءة.

أما إذا لم تتسن فرصة إجراء التكامل السياسي أولا، وكانت الأولوية متاحة للتكامل الاقتصادي ولو بأقل فرصة فعندئذ نبقي الأمر مفتوحًا ومتروكًا لتقدير أصحاب السياسة الشرعية، ولا نجعله شرطًا للتكامل الاقتصادي وإن كان صاحب الأفضلية في حالة الدول الإسلامية.

المبحث الرابع
تقييم تجربة السوق الأوروبية المشتركة لمناسبتها للسوق الإسلامية المشتركة

سيتم في هذا المبحث رصد لما يتم تأهيله من السوق الأوروبية المشتركة لنميز ما يكون مناسبًا للسوق الإسلامية المشتركة، وذلك على صعيد السياسات والتشريعات والمؤسسات المعنية بالتنفيذ.

المطلب الأول: تحليل مقومات السوق الأوروبية المشتركة

يلاحظ أن السوق الأوروبية المشتركة قد ابتدأت بالعملية التكاملية بمجموعة من محددة من الأنشطة والمؤسسات ذات الطبيعة الفنية ثم التوسع التدريجي أفقيًّا ورأسيًّا إلى أن تتحقق الوحدة السياسية أو الاندماج الكامل في نهاية العملية [37]، وقد بدأ التكامل القطاعي بأحد القطاعات وكان قطاع الفحم والصلب، ثم اعتمدت مبدأ التوسع داخل القطاع الواحد ثم الامتداد نحو القطاعات الأخرى والاندماج بها، ويلاحظ من ذلك القطاع المبتدأ به أنه الأكثر

([34]) خالد الوزني وأحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الثامنة، 2006، ص 338، ص 341.

([35]) الوزني والرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي ص 349-353.

([36]) نعمان، النظرية الاقتصادية، ص 456، 461-462، بتصرف.

([37]) مبيضين، "الاتحاد الأوربي" ص 42.

أهمية وهو قطاع الطاقة (تحقيق أمن الطاقة)، ثم قطاع الزراعة (تحقيق الأمن الغذائي)، ومن ثم القطاع المالي (تحقيق استقرار النقد)، وانتقل الامتداد إلى قطاع السياسة الخارجية إلى أن وصل حاليا إلى القطاع الأمن الشامل.

يلاحظ على تجربة الاتحاد الأوروبي بأن التكامل السياسي لم يكن متطلبًا أوليًّا لإنشاء السوق المشتركة، ولا حتى للتفكير في إقامة التكامل القطاعي منذ البداية، وإنما هو الهدف الأخير من عملية التكامل الاقتصادي؛ فالتكامل الاقتصادي في التجربة الأوروبية هو الخطوة الأولى في عملية التكامل السياسي الذي يأتي بدوره في نهاية الأمر بعد إتمام كل الجزئيات السابقة.

يلاحظ أن التكامل النقدي لم يأت أولًا، ولم يسبق قيام السوق؛ بل على العكس فقد قامت السوق، وتم التكامل النقدي بعد خمسة عقود تقريبا مع كون العمل كان جاريا على تحققه.

المطلب الثاني: مقارنة مقومات السوق الإسلامية المشتركة المقترحة بمقومات السوق الأوروبية المشتركة

صحيح أن الدول الإسلامية بمجموعها تعاني من مديونية ثقيلة بلغت في مطلع عام 1991م 39% [38] من الناتج المحلي الإجمالي، وهو العام الذي كانت أوروبا تحتفل بقرب تتويج اتحادها بالتكامل النقدي، ففي حين تنفق الدول المسلمة ما يقارب من نصف ناتجها المحلي الإجمالي على وفاء ديونها، نرى أنه يمكنها أن تتجه نحو إصلاح اقتصادي ونقدي وسياسي ليس على صعيد الدولة الواحدة وإنما على صعيد الدول الإسلامية مجتمعة.

يمكن ببساطة للدول الإسلامية البدء بالتكامل بأن تحذو هذا الحذو بالتكامل ضمن قطاع واحد ومن ثم اتباع سياسة التوسع داخل القطاع والامتداد لقطاعات أخرى، ولا يشترط بالضرورة الابتداء بما بدأت به التجربة الأوروبية-فهي قد بدأت بما رأته أولوية لها-ولذا يمكن تحديد القطاع الأكثر أولوية للدول الإسلامية ألا وهما قطاعا الزراعة والأمن اللذان يشكلان الأمن الغذائي والحماية الأمنية من المخاطر الإرهابية وغيرها، ولعل في سورة قريش إشارة إلى أن هذين القطاعين يشكلان أولوية بالنسبة للدول الإسلامية على الدوام، وذلك كما ورد في قوله تعالى:" الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[39].

أما بالنسبة للدول الإسلامية فكما أوضحت فإن التكامل السياسي قد يكون هو الخطوة الأولى؛ فكل منظمة إقليمية لها تطلعاتها وأهدافها التي تختلف عن أهداف المنظمة الإقليمية الأخرى.

ومع أن التكامل السياسي أولوية للدول المسلمة إلا أنه لا ينبغي غض الطرف عن تبعية الدول الإسلامية فهي ليست مستقلة سياسيًّا بعد [40]، ولذا فإن تأسيس السوق المشتركة تتطلب الاستقلالية التامة للدول الأعضاء؛ فكيف ستقوم الدول الإسلامية بهذا وهي ما تزال تحت وطأة الاستعمار بطريقة غير مباشرة؟ ولقد أشرت في موضع من هذه الدراسة إلى أن ذلك ممكن عن طريق التكامل والاندماج القطاعي الأمني ثم التوسع داخله والامتداد إلى غيره.

أما بالنسبة للتكامل النقدي بين الدول الإسلامية فهو لم يكن أولوية في تجربة السوق الأوروبية المشتركة، وهو ليس كذلك بالنسبة للدول الإسلامية نفسها، مع أنه ضرورة "فصحيح أن التأسيس لتمويل نقدي إسلامي ولبنك مركزي إسلامي ضرورة لتمويل المشاريع المشتركة ولتسهيل تعاون نقدي، والذي ربما يؤدي إلى إظهار منطقة عملة إسلامية "دينار" مشابهة لنقد الإسترليني أو لنقد الدولار[41]، إلا أنه ليس ضرورة ملحة لقيام السوق ولا تقوم السوق بقيامه أولا، إضافة إلى أن العملة الموحدة لن تفي بالغرض لأن التكامل النقدي الإسلامي في أول ظهوره إن لم يكن بقوة العملات الأخرى الموحدة فلن يتحقق التوازن المطلوب بين دول العالم الإسلامي ولن يشكل قوة اقتصادية ضاربة.

إن تأسيس السوق الإسلامية المشتركة هو الخطوة الأولى قبل التكامل النقدي لأن الأولى تجميع الاقتصادات الضعيفة المتباعدة ودمجها معا لتسهيل حرية التجارة ولتوظيف الموارد ولصيانة رؤوس أموال الدول الإسلامية من الخروج. فإذا تم الاندماج الحقيقي يصبح ذلك اقتصادا موحدا يسهل فيما بعد التعامل بعملة موحدة لأن توحيد العملات سيكون هدفا ضروري التحقيق لأن السوق هي التي تفرز التكامل النقدي. أما في حال تم التكامل

([38]) البقمي، ملخص رسالة ماجستير بعنوان "أثر فوائد القروض على تراكم الديون الخارجية دراسة تطبيقية على دول إسلامية مختارة، مجلة دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد الأول، المجلد الأول، 1419 ه، ص 115.

([39]) سورة قريش الآية رقم 4.

([40]) دنيا، أحمد شوقي، المدخل إلى علم الاقتصاد منهجية ورؤية إسلامية في تناول المسائل الاقتصادية، القاهرة دار الكتاب الحديث، 2006، ص 329.

([41]) Nienhaus, Economic Cooperation, Pp 57- 58.

النقدي أولا فستلتزم تلك الدول بالعملة الموحدة وهي ليس بينها تعاملات تجارية مشتركة ومنظمة أصلا، والتبادل التجاري البيني الموجود لا يشكل سوقا مشتركة أكبر.

إن دمج الاقتصاد يفرز الحاجة إلى توحيد العملة لأن العملة غير الموحدة ستولد صعوبات في التعاملات المالية نتيجة لعملية صرف العملات وتحويلها من قيمة سعر صرف إلى أخرى، وفي تجربة الاتحاد الأوروبي ما يفيد بأن تأسيس السوق المشتركة هو الخطوة الأولى التي تضمن التكامل النقدي لأنه تبع للسوق ومكمل لها، خصوصًا أنه ما من شيء ملزم للتكامل النقدي بين الدول الإسلامية في حال عدم وجود السوق المشتركة وما من ملزم للتعامل بها لو أنها وجدت في حال عدم وجود السوق المشتركة بين الدول الإسلامية.

الخاتمة

وتشتمل على النتائج والتوصيات

إن أهداف هذه الدراسة، أولًا، اقتراح نموذج نظري قابل للتطبيق العملي لقيام سوق إسلامية مشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي، ومن لوازمها كل من التوحيد النقدي-على غرار السوق الأوروبية المشتركة ذات النقد الموحد-والتكامل السياسي؛ ثانيا، مقارنة نموذج السوق المشتركة المقترح بين الدول الإسلامية بنموذج تجربة الاتحاد الأوروبي في إنشاء السوق المشتركة القائم على أرض الواقع.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف قمت بتعريف موجز عن دور السوق الأوروبية المشتركة في قيام الاتحاد الأوروبي، وبيَّنت كيف تكون السوق الإسلامية المشتركة ضرورة اقتصادية، وضرورة شرعية بنفس الوقت، وقمت في النهاية بإجراء تقييم تجربة السوق الأوروبية المشتركة بهدف استخلاص ما يمكن إسقاط تجربة الاتحاد الأوروبي عليه في المقترح النظري لتأسيس سوق مشتركة بين الدول الإسلامية، وتحديد مواطن الاستفادة ومواطن التعديل والإضافة.

استطاعت الدراسة أن تجيب عن تساؤلات الدراسة بأنه ليس من مانع من إقامة سوق إسلامية مشتركة بين الدول الإسلامية إلا وجود الإرادة، وأنه يمكن الاستفادة من تجربة السوق الأوروبية المشتركة من أجل إقامة سوق إسلامية مشتركة، وأن التكامل النقدي بين دول العالم الإسلامي تبع للتكامل الاقتصادي استدلالًا بتجربة الاتحاد الأوروبي الذي أجرى تكاملًا اقتصاديًا أولًا، ثم أطَّره بمعاهدات ثم حقق التكامل النقدي، وأن التكامل السياسي جاء تبعًا أيضًا في تجربة الاتحاد الأوروبي الذي يسعى الآن نحوه، لكن يمكن التعديل عليه في مقترح الدراسة بأنه يدور بحسب المصلحة العليا للدول الإسلامية.

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-السوق المشتركة أساس للتكامل الاقتصادي، وأن العلاقة بين التكامل النقدي والتكامل السياسي وإنشاء سوق مشتركة بين الدول الإسلامية هي علاقة ترابطية وتكاملية، لكن المصلحة العليا والإمكانات وإمكانية تجاوز العقبات هي جميعها عوامل تحدد من يأتي كخطوة أسبق حسبما تقتضيه السياسة الشرعية.

- غياب الإرادة السياسية، وتماثل الهياكل الإنتاجية والتبعية الدولية أثر سلبي على إنشاء سوق مشتركة بين الدول الإسلامية لكن يمكن تقليص هذا الأثر السلبي ببلوغ الإرادة السياسية نحو تكتل اقتصادي مشفوع بتكاملات نقدية وسياسية.

- يمكن استفادة الدول الإسلامية من تجربة الاتحاد الأوروبي في إنشاء السوق المشتركة وذلك عن طريق الأخذ والتعديل من هذه التجربة حسب المصلحة العليا.

توصيات الدراسة:

- التسريع في إنشاء السوق المشتركة لأنه يمثل حلًا عمليًا جزئيًا في طريق التكامل السياسي، بحيث يسهل قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية الراغبة في إنشاء سوق مشتركة.

- التعمق بدراسة وتحليل تجربة الاتحاد الأوروبي للوقوف على المواطن القابلة للتطبيق بين الدول الإسلامية في التكاملين النقدي والسياسي.

المصادر والمراجع

وتشتمل المراجع بالعربية والمراجع بالإنجليزية

المراجع بالعربية

1. بقمي، ناصح بن ناصح، ملخص رسالة ماجستير بعنوان "أثر فوائد القروض على تراكم الديون الخارجية دراسة تطبيقية على دول إسلامية مختارة، مجلة دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الأول، العدد الأول، 1419 هـ.
2. جراد، خلف، معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د.ت، 1999.
3. دنيا، أحمد شوقي، المدخل إلى علم الاقتصاد منهجية ورؤية اسلامية في تناول المسائل الاقتصادية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، د. ط، 2006.
4. زكي، حسن عباس، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مكة، 21-26، شباط، 1976.
5. سعدوني، محمد، الوحدة النقدية الأوروبية وإشكاليات اليورو، الجزائر، جامعة بشار، د. د، د. ط، د. ت، موجود البحث على موقع مكتبة الكتب والبحوث،
http://www.jalaan.com/book/show.php(13.05.2009)
6. عابدين، محمد أمين، "حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع تقريرات الرافعي"، دار الكتب العلمية، طبعة عام 1971م، بيروت، لبنان.
7. عمر، عمر صالح، دور المصارف الإسلامية في إقامة سوق إسلامية مشتركة، بحث منشور في كتاب الوقائع، مقدم إلى مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، المنعقد في الفترة ما بين 25-27، صفر، 2002، الشارقة، منشورات مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، د. ط، 2003.
8. فاضل، أيمن صالح، "السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول"/ مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 24، العدد 1، الصفحات 33-56، 2011م، 1432ه.
9. فنجري، محمد شوقي، بحث بعنوان "المذهب الاقتصادي في الإسلام"، مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مكة، 21-26/ شباط، د. د، د. ط، 1976.
10. فيروز، أحما حمة، "التكامل الاقتصادي العربي"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013م.
11. قحايرية، آمال، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، الجزائر، جامعة الجزائر، د. د، د. ط، 2006.
12. مبيضين، مخلد عبيد، "الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012م عمان، الأردن.
13. محيسن، فؤاد، دور البنوك الإسلامية في سوق عربية إسلامية مشتركة، بحث موجود في كتاب الوقائع، بحث مقدم إلى مؤتمر "دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، 25-27/ صفر، 2002، الشارقة، جامعة الشارقة، مركز البحوث والدراسات، د.ط، 2003.
14. نعمان، فكري أحمد، النظرية الاقتصادية في الإسلام مع خطة عمل تطبيقية لنظام اقتصادي متكامل، دبي، دار القلم، الطبعة الأولى، 1985.
15. وزني، خالد والرفاعي، أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الثامنة، 2006.
16. يسري، عبد الرحمن، تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، د. د، طبعة تمهيدية، د. ت

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Nienhaus, Volker, Economic Cooperation and Integration among Islamic Countries: International Framework and Economic Problems Jeddah, Islamic Research And Training Institute Islamic development bank, د. ط، 1987.
2. Neves, Andrea M.P, A Comparison Of Implied Standard Deviations And Historical Estimates Of Volatility During And After The Participation Of The British Pound In The ERM, USA, Virginia Falls Church, (Thesis Submitted To The Faculty Of The Virginia Polytechnic Institute And State University, د. ط، 1998.
3. Laffan, Brigid, Integration and Co-Operation in Europe, Rutledge, Uaces Contemporary European Studies, د. ط، 1992.